

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٧٠

بتعيين رئيس وأعضاء المحكمة العليا

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإصدار قانون المحكمة العليا ؛

قرر :

مادة ١ - عين السيد / بدوى ابراهيم حمودة ، رئيسا للمحكمة العليا .

مادة ٢ - عين نائبا لرئيس المحكمة العليا كل من :

السيد / محمد عبد الوهاب خليل .

السيد / عادل عزيز زخارى .

مادة ٣ - عين مستشارا بالمحكمة العليا كل من :

السيد / عمر حافظ شريف .

» / حسين حسين قاسم .

» / حسين زاكى .

» / أحمد طوسون حسين .

» / محمد بهجت محمود عتيبة .

» / علي أحمد كامل ابراهيم .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في أول ذي الحجة سنة ١٣٨٩ (٧ فبراير سنة ١٩٧٠)

جمال عبد الناصر

بناحية جرفس مركز سنورس محافظة الفيوم من أعمال المنفعة العامة وتبلغ مساحتها ١٤ قيراطا وسهمان وتقع بحوض أبو نازل نمرة ١٤ ضمن القطعة رقم ٨٣ .

وحدودها هي :

الحد البحرى : القطعة رقم ٧٤ بحوضه بطول - ٥٠ مترا .

الحد الشرقى : القطعة رقم ٧٦ ، ٧٧ ومصرف خصوصى بحوضه بطول - ٥٧ مترا .

الحد القبلى : الطريق من مطر طارس إلى جرفس ٤١٩ عمومى بطول - ٥٠ مترا .

الحد الغربى : باقى القطعة رقم ٨٣ بحوضه بطول - ٤٣ مترا .

وهذه القطعة بملك السيد / أحمد أبو العينين وجملة أملاكه سنة أفدنة وقد وافق على نزع ملكية هذه القطعة مقابل الثمن .

وقد أقر السيد المحافظ اختيار هذا الموقع للشروع .

وقدم مضى على صدور قرار رئيس الوزراء سالف الذكر مدة سنتين ولم تتمكن المحافظة من إقامة المبنى .

وحيث إن القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ فى شأن نزع ملكية العقارات للنفعة العامة والتحسين تقضى المادة العاشرة منه بسقوط قرارات النفع العام إذا كانت العقارات لم تدخل فى مشروعات تم تنفيذها بالطبيعة فى خلال سنتين من تاريخ صدور القرار .

وحيث إنه قد تم اعتماد إنشاء هذه الوحدة بميزانية ١٩٧٠/٦٩ بما فيها ثمن الموقع .

وحيث إن نزع الملكية للنفعة العامة والتحسين يخضع لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ - وحيث إن تقرير صفة النفع العام يكون بقرار من رئيس الجمهورية إعمالا لأحكام القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ الخاص بتعديل بعض الأحكام بشأن نزع الملكية للنفعة العامة والاستيلاء على العقارات .

فقد أعدت وزارة الإدارة المحلية مشروع القرار الجمهورى بالاستيلاء على الأرض اللازمة لهذا المشروع .

برجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

وزير الإدارة المحلية

محمد حمدى عاشور